ASOS JOURNAL

The Journal of Academic Social Science

Akademik Sosyal Araştırmalar Dergisi, Yıl: 9, Sayı: 121, Ekim 2021, s. 361-376

ISSN: 2148-2489 Doi Number: <http://dx.doi.org/10.29228/ASOS.52602>

Yayın Geliş Tarihi / Article Arrival Date
9.09.2021

Yayınlanma Tarihi / The Publication Date
29.10.2021

Rastugo Hameed ABDULLAH

Sakarya Üniversitesi, Temel İslam Bilimleri
rastgohamid203@gmail.com

التعزير في الفقه الإسلامي

الملخص

فقد جاء الاسلام بتشريع متكامل يصلح لكل زمان ومكان، فيه من الاحكام مافيه سعادة الانسان في الدنيا والاخرة، ومن تلك الاحكام التي شرعها الاسلام، تلك المنظومة المتكاملة التي تسمى العقوبات وقد شرعت لتكون رادعاً لكل من يريد الماس بامن المواطنين وراحتهم. وتنقسم العقوبات إلى ثلاثة اقسام: (حدود ، قصاص ، تعزير) فالحدود غقوبات مقدرة من قبل الشرع على جرائم مسيئة كقطع يد السارق وجلد الزاني غير المحصن وغيرها . أما القصاص فهي العقوبة بالقتل . أما التعزير فهي العقوبة على جرائم ليس فيه حدٌ ولا قصاص. فالتعزير هو لمن يأتي بجريمة لا حد فيها ولا كفارة كالسرقة ما دون النصاب والقذف بغير الزنا والمباشرة المحرمة من دون الفرج وغير ذلك من المعاصي التي لا حد فيها ولا كفارة، ويقوم الإمام بتعزير المجرمين وما ناب عنه، وليس لأحد أن يقوم بالتعزير غير الأب فله تعزير ابنه الصغير للتعليم، والزوج لزوجته في أمر النشوز، وتجوز في التعزير الزيادة بحسب المصلحة وحجم المعصية، وكثرتها وقتلتها، وليس لها حد معين، والحاكم ضامن إذا مات المعزير بسبب إسراف الحاكم في التعزير لأن التعزير لا يكون بالقتل، وقد يكون التعزير للتأديب كتعزير الوالد لولده إذا أساء، يشرع التعزير في من ينكح النصراني أو في من يطيل صلاة الجماعة أو يمسك المقتول ليقته القاتل أو يزني بامرأة ميتة، ويجوز التعزير بالضرب والحبس والنفي وترك الكلام والتجويع والتوبيخ ، ولا يجوز التعزير بقطع الشجر ولا بتخريب البيوت أو قلع البساتين لأن فيه مفسدة، والتعزير

جانب من الجوانب التي اتبعها الإسلام لمنع عود جاني إلى جريمته، فلذلك اخترت موضوع (التعزير في الفقه الإسلامي)، أسأل الله أن ينفعنا به ويقبل منا، إنه ولي ذلك والقادر على كل شيء.

الكلمات مفتاحية: التعزير، الجريمة، المعاصي، التأديب، التوبيخ.

THE IMPACT OF CAPITAL MANAGEMENT ON PROFITABILITY OF COMMERCIAL BANKS IN AFGHANISTAN

Abstract

This study seeks to assess the working capital management of commercial banks in Afghanistan. Time series data from 2012 to 2017 have been extracted from the financial statement of the banks, and descriptive statistics, financial analysis techniques and ratios, correlation analysis and regression have been used to determine how working capital affect profitability. Contrary to most previous empirical works, the findings of this study show that working capital management effectively influences the profitability of commercial banks. Equity capital growth has a significantly positive relationship with banks profitability (Return on Equity) whiles working capital, and short-term debt exhibits a significantly negative relationship with the bank's profitability only in three banks (Azizi Bank, First Micro Finance Bank, and Maiwand Bank) and its insignificant in case of other banks.

Keywords: Working Capital, Profitability, Bank

İSLAM HUKUKUNDA CEZA

Öz

İslam, insanın dünya ve ahiret saadetini etkilemeyen hükümlerin olduğu, her zaman ve mekana uygun bütüncül bir kanunla gelmiştir. İslam'ın koyduğu bu hükümler arasında ceza adı verilen bütünlük sistem de yer almakta olup, vatandaşların güvenlik ve rahatına zarar vermek isteyenlere caydırıcı olması için kanunlaştırılmıştır. Cezalar üç kısma ayrılır (hudud, intikam, intikam). Had cezaları, bir hırsızın elini kesmek, evlenmemiş bir zina yapan kişiyi kırbaçlamak ve diğerleri gibi küfürli suçlar için Şeriat tarafından öngörülmüştür. İntikam gelince, ölüm cezasıdır. Ta'zire gelince, haddi ve icabı olmayan suçların cezasıdır. Azap, nisapsız hırsızlık, zinasız iftira ve ceza ve kefaret olmayan diğer günahlar gibi sonu olmayan bir suç işleyen içindir. Açlık ve kınama. Ağaç kesmek veya evleri yıkmak caiz değildir veya meyve bahçelerini kökünden sökmek. Ceza, İslam'ın bir failin suçuna dönmesini engellemek için izlediği yollardan biridir, bu yüzden konuyu seçtim (İslam fıkında ceza).

Anahtar kelimeler: kınama, suç, günahlar, disiplin, kınama.

المبحث الأول: مفهوم التعزير وفيه أربعة مطالب المطلب الأول: تعريف التعزير لغة واصطلاحاً

أولاً: التعزير لغة: من (عزر) والعزر: اللوم. وعزره أي رده. والعزر والتعزير: ضرب دون الحد لمنعه الجاني من المعاودة وردعه عن المعصية. وقيل: هو أشد الضرب. وعزره: ضربه ذلك الضرب. والعزر: المنع. والعزر: التوقيف على باب الدين (1).

ثانياً: التعزير اصطلاحاً: ومن أتى معصية لا حد فيها ولا كفارة، كالمباشرة المحرمة فيما دون الفرج والسرقعة ما دون النصاب والقذف بغير الزنا والجناية بما لا يوجب القصاص والشهادة بالزور وما أشبهه من المعاصي (2)

وهو تأديب دون الحد، وفي اللغة مطلق التأديب وقوله دون الحد من معناه الشرعي أي: أدنى من الحد في القدر وقوة الدليل فإنه شرعاً لا يختص بالضرب، بل قد يكون به، وقد يكون بالصفع وبفرك الأذن وبالكلام العنيف وينظر القاضي إليه بوجه عبوس وشتم غير القذف (3). وقال ابن نجيم المصري (4) هو تأديب دون الحد وأصله من العزر بمعنى الرد والردع (5) وهو مخالف للحدود من ثلاثة أوجه الأول أنه يختلف باختلاف الناس فتعزير ذوي الهيئات أخف ويستوون في الحدود مع الناس والثاني أنها تجوز فيه الشفاعة دون الحدود والثالث التالف به مضمون (6)

المطلب الثاني: مشروعية التعزير

التعزير مشروع في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأجمع السلف والخلف رحمهم الله من الخلفاء الراشدين وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين، وكذلك أئمة السلف والتابعين لهم بإحسان رحمة الله عليهم أجمعين على مشروعية التعزير.

ففي كتاب الله عز وجل: شرع الله تعزير المرأة الزانية قبل نزول عقوبة الزنا، فأمر سبحانه وتعالى بحبس الزانية ومنعها من الخروج حتى يتوفاها الموت أو يجعل الله لها سبيلاً، ثم جاء الحديث ببيان عقوبة الزنا، ونزلت الآيات التي تبين الجلد في الزنا، فقال عليه الصلاة والسلام: **(خذوا عني خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم)** (7)، فقبل نزول هذه العقوبة كانت المرأة الزانية تحبس في البيت، والرجل إذا زنى

(1) لسان العرب (561/4) لمحمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري الشافعي ولد 630/توفي 711 تحقيق، الناشر: دار صادر، (مكان النشر: بيروت.

(2) الشافعي (248) لإبراهيم بن علي بن يوسف الشرازي (المتوفى: 476هـ) الناشر: عالم الكتب

(3) مجمع الانهر في شرح ملتقى الأبحر (371/2) لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي المدعو بشيخ زاده، توفي 1078هـ، خرج آياته وأحاديثه خليل عمران المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر: 1419هـ - 1998م، مكان النشر: لبنان/ بيروت.

(4) هو زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: 970هـ) (

(5) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (44/5) لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: 970هـ) وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد 1138 هـ)، وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية.

(6) سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام (37/4) محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كاسلافه بالأمير (المتوفى: 1182هـ) الناشر: دار الحديث.

(7) رواد مسلم في صحيحه المسمى ب(المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. كتاب الحدود باب حد الزنا (115/5) برقم (1690)

فإنه يؤدي، والأذية تكون بتوبيخه وأذيته، حتى نزلت العقوبة المقدرة شرعا ،كذلك شرع الله التعزير في الحق الخاص، كما في تعزير الرجل لامرأته: **چٹ ڈ ٹ ف ف ف ف ق ق** **ق ق ج ج چ**
ج ج چ سورة النساء (34)، فالمرأة إذا نشزت على زوجها فإنها قد ضيعت حق الزوج؛ لأن الله جعل الرجال قوامين على النساء، وجعل المرأة تحت الرجل تقوم على أمره وترعى شأنه، فإذا استرجلت ونشزت وخرجت عن طاعته خرجت عن فطرتها، فلا بد من تأديبها وإيقافها عند حدها، فشرع الله عز وجل التعزير على هذا الوجه، وهذا يدل على مشروعية التعزير بالكتاب⁽⁸⁾.

كذلك أيضاً: شرع الله عز وجل التعزير على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وبسننه الصحيحة، فقد عزر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعزر الخلفاء الراشدون من بعده، وفي الصحيح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: **(لا يُجلد فوق عشرة أسواط إلا في حدٍ من حدود الله)** ⁽⁹⁾، فلما قال: **(لا يجلد فوق عشرة**

أسواط إلا في حد من حدود الله) ، بيّن مشروعية الجلد، وأنه يكون في غير الحدود؛ لأنه استثنى الحد في الزيادة، وأجاز العقوبة دون العشرة في غير الحدود، فدلّ على أنه يشرع التعزير بالجلد⁽¹⁰⁾.

اما الاجماع فقد أجمعت الامة الاسلامية على جواز التعزير وممن نقل الاجماع ابن قيم الجوزية إذ قال : اتفق العلماء على أن التعزير مشروع في كل معصية ليس فيها حد بحسب الجناية في العظم والصغر ، وحسب الجاني في الشر وعدمه(11)

المطلب الثالث: أقسام التعزير

ينقسم التعزير إلى قسمين:

1- تعزيز على التأديب والتربية:

كتأديب الوالد لولده، والزوج لزوجته، والسيد لخدمه، في غير معصية، فهذا لا يجوز أن يزيد على عشرة أسواط لقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: «لَا تَجْلِدُوا فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ» (12).

2- تعزيز على المعاصي:

فهذا تجوز فيه الزيادة للحاكم بحسب المصلحة والحاجة، وحجم المعصية، وكثرتها وقتلها، وليس لها حد معين، لكن إن كانت المعصية في عقوبتها مقدرة من الشارع كالزنى والسرقة ونحوها، فلا يبلغ بالتعزير الحد المقرر⁽¹³⁾

المطلب الرابع: مما يشرع فيه التعزير

(٨) شرح زاد المستنقع (383/4) محمد بن محمد المختار الشنقيطي مصدر الكتاب : دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

(٩) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه المسمى بـ (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار) لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستى العيسى (المتوفى: 235هـ)

المحقق: كمال يوسف الحوت ، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، 1409 ، عدد الأجزاء: 7
كتاب الحدود في التعزير كم هو وكم يبلغ به (550/5) برقم (28875) قال ابن الملقن في (البدر المنير في تخرير الأحاديث والأثر
الواقعة في الشرح الكبير) هذا الحديث صحيح أخرجه الشيخان في «صحيحهما» (728/8)
(383/4) ⁽¹⁰⁾ شرح زاد المستقنع

(11) تبصرة الحكام (ج2/ص289) لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين البعيري (المتوفى: 799هـ)، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1986م، عدد الأجزاء: 2

(12) أخرجه البخاري المعروف بـ (صحيح البخاري) لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي): الطبعة: الأولى، 1422هـ. في الكتاب الحدود باب كم التهيز والادب (174/8) برقم (6850)

(13) نقلا عن مختصر الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة (982) لمحمد بن إبراهيم بن عبد الله التوجيري، الناشر: دار أصداء المجتمع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الحادية عشرة، 1431 هـ - 2010 م.

1- السكر بغير طرب ولا لذة :

2- اطالة الصلاة:

4- قذف الأمة المسلمة:

5- نکاح النصرانی:

The Journal of Academic Social Science Yıl:9, Sayı: 121, Ekim 2021, s. 361-376

6- ممسك المقتول:

من أمسك رجلاً وقتل الآخر يعزر ممسك المقتول، روي: أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سئل عن رجل أمسك رجلاً حتى جاء آخر فقتله، فقال: " «يقتل القاتل، ويصبر الصابر» »⁽²¹⁾ قال أبو عبيد: معنى قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " يصبر الصابر " أي: يحبس، وأراد بالحبس: التعزير بالحبس⁽²²⁾.

7- قتل الكافر:

قال الشافعي (رحمه الله): وإذا قتل المؤمن الكافر عزر وحبس ولا يبلغ بتعزيره في قتل ولا غيره حد ولا يبلغ بحبسه سنة ولكن حبس يبتلى به وهو ضرب من التعزير⁽²³⁾، وانما لا يكون فيه حد لقوله (صلى الله عليه وسلم) «لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ»⁽²⁴⁾ ولكن فيه التعزير.

8- الاستمناء بالكف:

الاستمناء بالكف فاسد، لقوله تعالى: **عَلَيْكُمْ نَكَاحُ مَنْدُوبٍ إِلَيْهِ لِأَجْلِ التَّنَاسُلِ وَالتَّكَاثُرِ**، قال النبي {صلى الله عليه وسلم}: " تناكحوا تكاثروا فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة حتى بالسقط "⁽²⁵⁾. ويمنع من التناسل فكان محظوراً لكنه من صغائر المعاصي، فينهى عنه الفاعل، وإن عاد بعد النهي عزر، ولا يعتبر فيه شهود الزنا، ويقبل فيه شاهدين، وإن استحق فيه التعزير بعد النهي⁽²⁶⁾.

9- اتيان المرأة المرأة:

روى أبو موسى الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان"⁽²⁷⁾. ويجب فيه التعزير دون الحد؛ لأنها مباشرة من غير إيلاج فوجب بها التعزير دون الحد كمباشرة الرجل المرأة فيما دون الفرج⁽²⁸⁾.

(21) رواه عبد الرزاق المسمى ب (مصنف عبد الرزاق) لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، سنة الولادة (126/ سنة الوفاة 211) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، سنة النشر: 1403 مكان النشر: بيروت. كتاب العقول باب يمسك الرجل على الرجل فيقتله (427/9) برقم (17892) وقال البيهقي في (التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير) (49/4): إنه موصول غير محفوظ، وصححه ابن القطان.

(22) البيان في المذهب الشافعي (343/11) لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى: 558هـ)، المحقق: قاسم محمد النوري، الناشر: دار المنهاج - جدة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م، عدد الأجزاء: 13

(23) الأم للشافعي (60/4) لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت، سنة النشر: 1410هـ/1990م.

(24) رواه الشافعي في مسنده (مسند الشافعي) لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ) رتبه: سنجر بن عبد الله الجاولي، أبو سعيد، علم الدين (المتوفى: 745هـ) حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: ماهر ياسين فحل الناشر: شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م. كتاب القتل والقصاص والديات والقسماء باب لا يقتل مسلم بكافر (299/3) برقم (1624) وقال شمس الدين في (تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق) (2877): هو حديث حسن

(25) رواه البيهقي في (معرفة السنن والآثار) لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلجعي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1991م، عدد الأجزاء: 15، في كتاب النكاح باب الترغيب في النكاح (16/10) (13442)، قال أبو الفضل العراقي في تخريج أحاديث الأحياء (452): إسناده ضعيف (26) كتاب الحاوي الكبير - الماوردي (480/17) لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ) دار النشر / دار الفكر - بيروت.

(27) رواه البيهقي في (السنن الكبرى) لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، في الكتاب الحدود باب ما جاء في حد اللوطي (460/8) برقم (17033) قال الألباني في الجامع الصغير (130): ضعيف

(28) المذهب في فقه الإمام الشافعي (340/3) لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476هـ) الناشر: دار الكتب العلمية

15- قول (يا فاسق يا فاجر....):

إذا كان رجل قال لآخر (يا فاسق يا خبيث أو يا فاجر أو يا بن الفاجر أو يا بن القحبة فلا حد عليه) لأنه ما نسبته ولا أمه إلى صريح الزنى فالفجور قد يكون بالزنى وغير الزنى والقحبة من يكون منها ذلك الفعل فلا يكون هذا قذفاً بصريح الزنى فلو أوجبنا به الحد إنما يوجب بالقياس ولا مدخل للقياس في الحد ولو قال يا أكل الربا أو يا خائن أو يا شارب الخمر لا حد عليه في شيء من ذلك ولكنه عليه التعزير لأنه ارتكب حراماً وليس فيه حد مقدر ولأنه ألحقه نوع شين بما نسبته إليه فيجب التعزير لدفع ذلك الشين عنه. (36)

المبحث الثاني

أنواع التعزير ومن يقيم التعزير والضمان فيه ومالا يجوز في التعزير وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول أنواع التعزير:

1- التوبيخ :

التوبيخ: وهو مشروع باتفاق الفقهاء (37)، فقد روى البخاري أن أبا ذر رضي الله عنه: ساب رجلاً فغيره بأمه، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: { يا أبا ذر، أعيرته بأمه، إنك امرؤ فيك جاهلية } (38)، وعن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((عن الوصال في الصوم فقال له رجل إنك تواصل يا رسول الله! قال: وأيكم مثلي إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني)) (39)، وهذا الاستفهام يفيد التوبيخ المشعر بالاستبعاد وقوله: "مثلي" أي على صفتي (40).

وكذلك ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه شرع العقوبة بالقول لمن أساء في قوله، فقال: (من سمعتموه يدعو بدعوى الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا) (41)، أي: بمعنى أن يوبخ، ويقال له: امصص ذكر أبيك البعيد، إهانة له وذلة؛ لأنه يفتح على المسلمين باب الاحتقار بالعصبيات والنعرات، وهذا باب شر، فكما أنه يستعلي على الناس؛ أذله الإسلام، وأذله رب الجنة والناس، فجعله بهذه المثابة، فيقال له: امصص ذكر أبيك، ويذكر تصريحاً بما يعرف بالعرف توبيخاً له وزجراً، وهذا من العقوبة (42).

2- الحبس :

الحبس مشروع بالسنة على ما سلف أنه صلى الله عليه وسلم ((حبس رجلاً في تهمة)) (43) وذكر الخصاف أن ناساً من أهل الحجاز اقتتلوا فقتل بينهم قتيلاً فبعث إليهم رسول الله صلى الله

(36) المبسوط للسرخسي (199/9) لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: 483هـ) الناشر دار المعرفة، مكان النشر: بيروت.

(37) نقلاً عن الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية (270) لسعود بن عبد العالي البارودي العتيبي عضو هيئة التحقيق والإدعاء العام، فرع منطقة الرياض الطبعة الثانية 1427.

(38) رواه البخاري في صحيحه في الكتاب الإيمان باب المعاصي من أمر الجاهلية (61/1) برقم (30)

(39) رواه البخاري في الكتاب الاعتصام بالكتاب، باب ما يكره من التعق والتنازع في العلم والغلو في الدين والبدع، برقم (7299).

(40) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (460/457/6) لأبي الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (المتوفى: 1414هـ).

(41) رواه أبو جعفر الطحاوي في (شرح مشكل الآثار) لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: 321هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - 1415 هـ، 1494 م. (233/8) رقم (3205) قال الألباني في الجامع الصغير (568/57): صحيح

(42) شرح زاد المستقنع (5/383)

(43) سنن أبي داود في الكتاب الاقضية باب في الحبس في الدين وغيره (314/3) رقم (3630) قال الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود (2) رقم (3630): حسن

عليه وسلم فحبسهم ولم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم وأبي بكر سجن إنما كان يحبس في المسجد أو الدهليز حتى يشتري عمر رض داراً بمكة بأربعة آلاف درهم واتخذ محبسا وقيل بل لم يكن في زمن عمر ولا عثمان أيضا إلى زمن علي فبناه وهو أول سجن بني في الإسلام⁽⁴⁴⁾.

3- النفى :

النفى مشروع بالكتاب قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ هُمْ يَرْمُونَكَ بِالْبَغْيِ وَمَا يُغْنِي عَنْكَ الْبَغْيُ إِذَا أُلْحِقُوا الْفِتْنَةَ وَكَانُوا مُدْبِرِينَ﴾ (عن أبي هريرة رضي الله عنه: "أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَتَى بِمُخْنَثٍ، قَدْ خَضَبَ يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ بِالْحَنَاءِ! فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: مَا بَالُ هَذَا؟ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ، فَأَمَرَ فَنَفَى إِلَى الْبَقِيعِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَقْتُلُهُ؟ فَقَالَ: إِنِّي نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ))⁽⁴⁵⁾

4- الهجر وترك الكلام :

ويكون التعزير بالهجر، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((لا يحل لامرئ مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال))، فشرع الهجر فيما دون ثلاث ليال إذا أخطأ الرجل على الرجل، أو أساء الرجل إلى الرجل، أو أساءت المرأة إلى المرأة، وأرادت أن تؤدبها في إساءتها، ورأت أن من المصلحة ذلك؛ فإنها تعرض عنها وتمتنع من بداعتها بالكلام، فلا تتبسم في وجهها، ولا يتبسم الرجل في وجه الرجل، ولا يبدأ بالكلام، وهذا في حدود ثلاثة أيام، فإذا مضت الثلاثة أيام فلا يجوز الهجر بعدها، وقد فعل النبي صلى الله عليه وسلم هذه العقوبة في الثلاثة الذين خلفوا، حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه، ثم تاب الله عليهم سبحانه وتعالى⁽⁴⁶⁾.

5- الجلد (الضرب) :

التعزير بالجلد مشروع ((لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدِّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى))⁽⁴⁷⁾، ومن هنا اختلف العلماء رحمهم الله في التعزير، بعد أن اتفقوا على أنه لا حد لأقله، فاتفق العلماء رحمهم الله على أنه ليس في التعزير حد أقل لا يجوز للإمام أن ينقص عنه إذا عزر، خلافا لبعض أصحاب الإمام أبي حنيفة رحمه الله الذين قالوا: أقل الجلد ثلاثة أسواط، فلا يعزر بأقل من ثلاثة أسواط، والصحيح: أنه لم يثبت دليل في الكتاب والسنة يدل على أن التعزير له حد لا يجوز النقصان منه، ومن هنا فالأمر راجع إلى القاضي أو الحاكم أو السلطان، فإذا رأى أن يعزر بالقليل عزر، وإذا رأى أن يعزر بالكثير عزر؛ لأن المقصود زجر الناس، وحملهم على تعظيم حدود الله عز وجل وحرماته، وكذلك كف بعضهم عن بعض، وهذا يختلف بحسب اختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة، وظاهر الحديث يدل على أنه لا يجلد فوق عشرة أسواط، وقد اختلف في هذا الحديث من ناحية السند، ففيه أخذ وعطاء بين العلماء رحمهم الله، وقد استقر العمل على ثبوته عند الأئمة، وأجابوا عن بعض ما ورد عليه، ونظرا لوجود بعض الكلام في السند كان معارضا

⁽⁴⁴⁾ شرح سنن ابن ماجه مجموع من 3 شروح (175) «مصباح الزجاجة» للسيوطي (ت 911 هـ)، «إنجاح الحاجة» لمحمد عبد الغني المجدي الحنفي (ت 1296 هـ) «ما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات» لفخر الحسن بن عبد الرحمن الحنفي الكنكوي (1315 هـ)، الناشر: قديمي كتب خانة - كراتشي.

⁽⁴⁵⁾ صحيح سنن أبي داود (4119) نقلا عن الموسوعة الفقهية الميسرة في فقه الكتاب والسنة المطهرة

⁽⁴⁶⁾ شرح زاد المستقنع (5/383)

⁽⁴⁷⁾ رواه ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب الحدود في التعزير كم هو وكم يبلغ به (550/5) برقم (28875) قال ابن الملقن في (البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير) هذا الحديث صحيح أخرجه الشيخان في «صحيحيهما» (728/8)

بالأصل، وقد اختلف العلماء رحمهم الله في تأويل هذا الحديث: فمنهم من يقول: لا يجوز أن يعزر أحد بضربه فوق عشرة أسواط، فيضرب العشرة ويضرب التسعة وما دون ذلك، أما ما زاد على العشرة فلا يجوز، وهذا القول رواية عن الإمام أحمد، وقال به إسحاق بن راهويه من أهل الحديث، وأشار المصنف رحمه الله إلى هذا القول، وذهب الجمهور إلى أن المراد بالحديث ألا يبلغ الحد في عقوبة وتعزير من وقع فيما دون الحد، فكل حد من حدود الله نظر في تعزير الجرائم التي هي من جنسه إلى قدره، فمثلاً: لو أنه تعاطى أمراً دون الحد، كأن يستمتع بامرأة بما لا يحصل به الزنا، قالوا: إنه يعزر ولا يبلغ في التعزير حد الزنا، وهو مائة جلدة إذا كان غير محصن، وقد كان الأصل يقتضي أنه لو كان زانياً أن يجرم. (48)

6- القتل

يقول أكثر الفقهاء الأخذ بالعقوبة القتل تعزيراً بدليل حديث يونس بن أبي يعفور، عن أبيه، عن عرفة، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: ((من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم، أو يفرق جماعتكم، فاقتلوه)). (49)

7- التجويع

يجوز التعزير بالتجويع لما ورد أن أبا هريرة، رضي الله عنه، قال: ((نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال، فقال له رجال من المسلمين: فإنك تواصل، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني لست مثلكم، إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني». فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال، واصل بهم يوماً، ثم يوماً، ثم رأوا الهلال، فقال: «لو تأخر لزدتكم» كالمنكل لهم حين أبوا أن ينتهوا)). مطابقتها للترجمة تؤخذ من قوله: كالمنكل بهم أي: كالمحذر المريد لعقوبته ويستفاد منه: جواز التعزير بالتجويع. (50)

المطلب الثاني: من يقيم التعزير

الأصل أن التعزير للإمام وما ناب عنه. وليس التعزير لغير الإمام إلا لثلاثة:

الأب فإن له تعزير ولده الصغير للتعليم والزجر عن سيئ الأخلاق والظاهر أن الأم في مسألة زمن الصبا في كفالته لها ذلك وللأمر بالصلاة والضرب عليها، وليس للأب تعزير البالغ وإن كان سفيهاً،

والثاني السيد يعزر رقيقه في حق نفسه وفي حق الله تعالى على الأصح،

والثالث الزوج له تعزير زوجته في أمر النشوز كما صرح به القرآن ﴿ثُمَّ لَئِنْ أَقْبَضْتُمُ زَوْجَكُمَا وَأَنْتُمْ خَائِفَتَانِ لِلَّهِ فِئْتَانِ لَوْ رُفِعَ عَنْكُمَا أَلْوَانٌ مِنْهُ لَمَنْعَاكَ مِنَ اللَّهِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (34)، وله ضربها على ترك الصلاة ونحوها. الظاهر أن له ذلك إن لم يكف فيها الزجر لأنه من باب إنكار المنكر والزوج من جملة من يكلف بالإنكار باليد أو اللسان أو الجنان والمراد هنا الأولان. (51)

وقال العلماء لكل مسلم إقامته حال مباشرة المعصية، وأما بعد الفراغ منها فليس ذلك لغير الحاكم قال في الفتية رأى غيره على فاحشة موجبة للتعزير فعززه بغير إذن المحتسب فلمحتسب أن يعزر

(48) شرح زاد المستقنع (2/384)

(49) رواه مسلم في الكتاب الإمارة باب حكم من فرق امر المسلمين وهو مجتمع (1479/3) رقم (1852)

(50) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (25/24)

(51) سبل السلام (455/5)

المعزر إن عزره بعد الفراغ منها قال - رضي الله عنه - قوله: إن عزره بعد الفراغ منها فيه إشارة إلى أنه لو عزره حال كونه مشغولاً بالفاحشة فله ذلك وأنه حسن؛ لأن ذلك نهى عن المنكر وكل واحد مأمور به وبعد الفراغ ليس بنهي عن المنكر؛ لأن النهي عما مضى لا يتصور فيتمخض تعزيراً وذلك إلى الإمام. اهـ.

فأما إقامة التعزير فقليل لصاحب الحق كالقصاص وقيل للإمام؛ لأن صاحب الحق قد يسرف فيه غلظاً بخلاف القصاص؛ لأنه مقدر بخلاف التعزير الواجب حقاً لله تعالى حيث يتولى إقامته كل أحد بحكم النيابة عن الله تعالى⁽⁵²⁾.

ولا يحتاج في إقامة التعزير إلى مطالبة، فيعزّر المعتدي ولو لم يطلب المعتدى عليه، ومرجعه إلى اجتهد الحاكم؛ حيث كانت الجرائم تتفاوت في الشدة والضعف والكثرة والقلّة⁽⁵³⁾.

المطلب الثالث: الضمان في التعزير ومالا يجوز به

1- الضمان في التعزير

أما الضمان فقد اختلف العلماء في من يموت حال التعزير هل يضمّنه المعزر أم لا؟ قال الشافعي رحمه الله تجب الدية في بيت المال؛ لأن الإلتلاف خطأ فيه إذ التعزير للتأديب غير أنه تجب الدية في بيت المال لأن نفع عمله يرجع إلى عامة المسلمين فيكون الغرم في ما لهم قلنا لما استوفى حق الله تعالى بأمره صار كأن الله أماته من غير واسطة فلا يجب الضمان⁽⁵⁴⁾.

وقال مالك وأبو حنيفة لم يضمن، قال مالك وليس على الزوج ضمان الزوجة إذا تلفت من التأديب المشروع في النشوز، ولا على المعلم إذا أدب صبيه الأدب المشروع، وقال الشافعي، وأبو حنيفة: يضمن⁽⁵⁵⁾.

وفي هذا الاختلاف في من مات من التعزير فقال الشافعي عقله على عاقلة الإمام وعليه الكفارة وقيل على بيت المال وقال جمهور العلماء أنه لا شيء عليه، فإذا ضرب الإمام شارب الخمر الحد أربعين ومات لم يضمّنه ومن جلده ثمانين ومات ضمن نصف الدية فإن جلده واحداً وأربعين ومات ضمن نصف الدية وقيل يضمن جزءاً من أحد وأربعين جزءاً من الدية انتهى كلام المنزري⁽⁵⁶⁾.

وقال سيد سابق في فقه السنة، لا ضمان على الأب إذا أدب ولده، ولا على الزوج إذا أدب زوجته، ولا على الحاكم إذا أدب المحكوم بشرط ألا يسرف واحد منهم، ويزيد على ما يحصل به المقصود، فإذا أسرف واحد منهم في التأديب كان متعدداً، وضمن بسبب تعديه ما أثلفه⁽⁵⁷⁾.

2- مالا يجوز التعزير به

(52) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (45/5)

(53) الملخص الفقهي (546/2) لصالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1423 هـ.

(54) الهداية في شرح بداية المبتدي (361/2) لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: 593 هـ)، المحقق: طلال يوسف، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، عدد الأجزاء: 4

(55) المغني لابن قدامة (179/9) أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620 هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، عدد الأجزاء: 10، تاريخ النشر: 1388 هـ - 1968 م

(56) عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته

(126/12) لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: 1329 هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثانية، 1415 هـ.

(57) فقه السنة (594/593/2) لسيد سابق (المتوفى: 1420 هـ) الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1397 هـ - 1977 م.

لا يجوز التعزير بتخريب الدور، وقلع البساتين، والزروع، والثمار، والشجر. كما لا يجوز جددع الأنف، ولا بقطع الأذن أو الشفة أو الأنامل، لأن ذلك لم يعهد عن أحد من الصحابة⁽⁵⁸⁾.

وكذلك إذا أرادوا أن يعزروا شخصا حلقوا لحيته وهذا حرام عليهم لأنه لا يجوز التعزير بمحرم لكن يقاس به أنهم كانوا يعدون حلق اللحية مثله وتعزيرا وعذابا أما بعد أن استعمر الكفار ديار المسلمين في مصر والشام والعراق وغيرها وأدخلوا على المسلمين هذه العادة السيئة وهي حلق اللحية صار الناس لا يبالون بحلقها بل كان الذي يعفي لحيته مستنكرا من بعض البلاد الإسلامية وهذه لا شك أنها معصية للرسول صلى الله عليه وسلم ومن يعص الرسول صلى الله عليه وسلم فقد عصى الله ومن يطع الرسول صلى الله عليه وسلم فقد أطاع الله⁽⁵⁹⁾.

الخاتمة

أحمد لله سبحانه وتعالى على إتمام هذه المقالة ، وأسأل الله أن يجعل هذا خالصاً له وأن ينفعنا به ، ومن خلال هذه المقالة علمت بأن للحاكم شيء غير الحد وهو التعزير يفعله الأمام عند وجود المعصية التي ليس فيها الحد ، وكذلك الأب فإن له تعزير ابنه وزوجته ، وإقامة التعزير حق الأمام فلا يجوز أن يقوم غيره به ، وللتعزير أنواع عديد يقوم الأمام بتنفيذه على العصاة فمن ذلك الضرب والحبس والتجويع والقتل

.....

ومما يشرع التعزير فيه: هو السكر بغير طرب ولا لذة، وقذف الامة المسلمة ، والإستمناء، وقتل الكافر لأن المؤمن لا يقتل بكافر لكن فيه تعزير، والاستمتاع بالامة المتزوجة، وسب الصحابي ، وقول يا فاسق يا فاجر وغير ذلك من الأقوال المحرمة، والزهد البارد وهو الزهد في الأشياء الحقيرة.

وأوصي الحكام بتطبيق هذه الأحكام لفوزهم في الدنيا والأخرة.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المصادر والمراجع

بعد القرآن

- 1- الأم للشافعي المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب القرشي المكي (المتوفى: 204هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت، سنة النشر: 1410هـ/1990م.
- 2- البحر الرائق شرح كنز الدقائق : زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: 970هـ) وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد 1138 هـ)، وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية.
- 3- البيان في مذهب الامام الشافعي: أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليماني الشافعي (المتوفى: 558هـ) المحقق: قاسم محمد النوري الناشر: دار المنهاج - جدة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م.

(58) فقه السنة (2/592/592)

(59) شرح رياض الصالحين (5/233) لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: 1421هـ).

- 4- تخريج احاديث الاحياء المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ) الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م.
- 5- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير): أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى 1419هـ. 1989م.
- 6- التنبيه في الفقه الشافعي: إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476هـ) الناشر: عالم الكتب.
- 7- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 8- الجامع الصغير: صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني الناشر: المكتب الإسلامي.
- 9- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي سنة الولادة (736هـ / سنة الوفاة 795هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط / إبراهيم باجس الناشر مؤسسة الرسالة سنة النشر: (1417هـ - 1997م) مكان النشر: بيروت.
- 10- حاشية جامع الأصول في أحاديث الرسول: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان.
- 11- سبل السلام: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كآسلافه بالأمير (المتوفى: 1182هـ) الناشر: دار الحديث.
- 12- سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام: تحقيق محمد عبد العزيز الخوليا الناشر: دار إحياء التراث العربي سنة النشر: (1379) مكان النشر: بيروت.
- 13- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
- 14- سنن البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) المحقق: عبد المعطي أمين قلججي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة) الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1991م.
- 15- سنن الكبرى للبيهقي: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 16- الشرح الكبير على متن المقنع: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (المتوفى: 682هـ) الناشر: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.
- 17- شرح رياض الصالحين: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: 1421هـ).
- 18- شرح زاد المستقنع: محمد بن محمد المختار الشنقيطي مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

- 19- شرح سنن ابن ماجه مجموع من 3 شروح «مصباح الزجاجة» للسيوطي (ت 911 هـ) ، «إنجاح الحاجة» لمحمد عبد الغني المجددي الحنفي (ت 1296 هـ) «ما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات» لفخر الحسن بن عبد الرحمن الحنفي الكنكوهي (1315 هـ)، الناشر: قديمي كتب خاتنة - كراتشي.
- 20- شرح مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: 321 هـ) ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - 1415 هـ، 1494 م.
- 21- صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، 1422 هـ.
- 22- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261 هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- 23- صحيح وضعيف سنن أبي داود: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: 1420 هـ) مصدر الكتاب: برنامج منظومة التحقيقات الحديثية - المجاني - من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية، قام بإعادة فهرسته وتنسيقه: أحمد عبد الله عضو في ملتقى أهل الحديث. الطبعة: (من 1404 - 1427 هـ). الطبعة: الأولى، 2001م الطبعة: الثانية، 1415 هـ - 1994م. الطبعة: الرابعة المنقحة المعدلة بالنسبة لما سبقها (وهي الطبعة الثانية عشرة لما تقدمها من طبعات مصورة) .
- 24- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: 855 هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- 25- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: 855 هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 26- مختصر الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة : محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري ، الناشر: دار أصدقاء المجتمع، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الحادية عشرة، 1431 هـ - 2010 م.
- 27- عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: 1329 هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثانية، 1415 هـ.
- 28- الفقه الاسلامي وادلته : وَهْبَةُ بن مصطفى الرَّحْيَلِي، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله بجامعة دمشق - كَلْبَةُ الشَّرِيعَةِ، الناشر: دار الفكر - سورِيَّة - دمشق
- 29- فقه السنة: سيد سابق (المتوفى: 1420 هـ) الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1397 هـ - 1977 م.
- 30- كتاب الحاوي الكبير - الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450 هـ) دار النشر / دار الفكر - بيروت.

- 31- لسان الحكام في معرفة الأحكام: أحمد بن محمد بن محمد بن محمد، أبو الوليد، لسان الدين ابن الشَّحْنَة الثَّقَفِي الحلبي الحلبي (المتوفى: 882هـ) الناشر: البابي الحلبي - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1393 - 1973.
- 32- لسان العرب : محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري الشافعي ولد 630/توفي 711 تحقيق، الناشر: دار صادر، مكان النشر: بيروت.
- 33- المبسوط للسرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: 483هـ) الناشر دار المعرفة، مكان النشر: بيروت.
- 34- مجمع الانهر في شرح ملتقى الابحر: عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكلبولي المدعو بشيخ زاده ،توفي 1078هـ ، خرج آياته وأحاديثه خليل عمران المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر: 1419هـ - 1998م، مكان النشر: لبنان/ بيروت.
- 35- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحمانى المباركفوري (المتوفى: 1414هـ).
- 36- مسند أحمد بن حنبل أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني سنة الولادة (164/ سنة الوفاة 241) الناشر مؤسسة قرطبة، سنة النشر: مكان النشر مصر.
- 37- مسند الشافعي : أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ) رتبته: سنجر بن عبد الله الجاولي، أبو سعيد، علم الدين (المتوفى: 745هـ) حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: ماهر ياسين فحل الناشر: شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م.
- 38- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 39- مصنف عبد الرزاق :أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، سنة الولادة (126/ سنة الوفاة 211) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، سنة النشر: 1403 مكان النشر: بيروت.
- 40- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، الرحباني مولدا ثم الدمشقي الحنبلي (المتوفى: 1243هـ) الناشر: المكتب الإسلامي
- 41- المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ) المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.
- 42- المفصل في شرح حديث من بدل دينه فاقتلوه إعداد : علي بن نايف الشحود، الباب الثاني-شرح الحديث.
- 43- الملخص الفقهي: صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1423هـ.
- 44- المذهب في فقه الإمام الشافعي : أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476هـ) الناشر: دار الكتب العلمية.
- 45- الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية : سعود بن عبد العالي البارودي العتيبي عضو هيئة التحقيق والإدعاء العام، فرع منطقة الرياض الطبعة الثانية 1427.

- 46- الموسوعة الفقهية الكويتية صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت
- 47- الموسوعة الفقهية الميسرة في فقه الكتاب والسنة المطهرة: حسين بن عودة العوايشة، الناشر: المكتبة الإسلامية (عمان - الأردن)، دار ابن حزم (بيروت - لبنان)، الطبعة: الأولى، من 1423 - 1429 هـ (ينظر التفصيل بأول كل جزء)، الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض الطبعة: 1426 هـ .
- 48- نصاب الاحتساب: عمر بن محمد بن عوض السنّامي الحنفي (المتوفى: 734هـ).